في تقرير قدمه للمؤتمر الوطني العام حول مسار الحوار والمبادرات الوطنية

الارياني: أحزاب اللقاء المشترك انقلبت على كافة الاتفاقيات ورفضت دعوات استئناف الحوار

كل المبادرات الصادقة للخروج من الأزمة الراهنة رفضتها أحزاب المشترك واستمرت في خلق مناخات مشحونة بالتوتر

المؤتمر الشعبي وافق على كل طلبات ومقترحات المعارضة بما فيها تأجيل الانتخابات النيابية لمدة عامين

التأكيد على أن الشعب ومؤسساته الدستورية سيتصدون لكافة المؤامرات الرامية إلى الانقلاب على الشرعية الدستورية

■ صنعاء/سبأ/..

استمع المشاركون في المؤتمر الوطني العام إلى تقرير عن مسار الحوار والمبادرات الوطنية قدمه المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الارياني.

واستعرض التقرير مسيرة الحوار وانقلاب أحزاب اللقاء المشترك على كافة الاتفاقيات التي تم توقيعها معهم.. مبينا انه عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر ٢٠٠٦م بادر المؤتمر الشعبي العام بدعوة الأحزاب والتنظيمات السياسية للحوار لتنفيذ ما تبقى من اتفاق المبادئ حرصاً منه على اشراك القوى السياسية في مناقشة القضايا الوطنية وكل ما يتعلق بتحقيق الديمقراطية والحقوق والحريات وتطوير وتنمية المجتمع والحفاظ على الحياة السياسية واستقرار الوطن وأمنه ومحاربة الظواهر السلبية اينما كانت.

ولفت التقرير إلى أن أحزاب اللقاء المشترك رفضت حينها اشراك الأحزاب والتنظيمات السياسية المقرة من لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في الحوار حول القضايا التي تهم الوطن وتعزز الديمقراطية والحريات وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على نجاح الحوار وإزالة كافة الذرائع تم الاتفاق على أن تكون هناك طاولتان للحوار احداها مع الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب والأخرى مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وأوضح انه تم التوقيع على وثيقة قضايا وضوابط الحوار بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب اشتملت على التعديلات الدستورية والتعديلات القانونية وتعديلات قانون السلطة المحلية والانتخابات والأحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة والمطبوعات والقضايا المتعلقة بتعزيز الحقوق والحريات.. مؤكدا أن الحوار استند على وثيقتي اتفاق المبادئ الموقعة في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م وتوصيات الاتحاد الأوروبي عقب الانتخابات واتخذت أحزاب اللقاء المشترك مواقف مغايرة لما تم التوقيع عليه حيث ربطت الدعوة التي وجهها الأخ رئيس الجمهورية للأحزاب والتنظيمات السياسية للقاء بها والحوار حول كافة القضايا التي تهم الوطن.

اتفاق فبراير

وأشار التقرير إلى مقترح تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بناء على عدد الأصوات الانتخابية ٢٠٠٣م والتي على أساسها سيكون التمثيل بواقع ستة للمؤتمر مقابل ثلاثة للمشترك بحيث يقدم المؤتمر لبقية القوى السياسية حصة من الأعضاء الستة، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات حسب عدد المقاعد في مجلس النواب.

وذكر التقرير انه بموجب ذلك سيحصل المشترك على ١,٨ من قوام تسعة أعضاء واستمرار اللجنة الحالية كما هي والحفاظ على قوام اللجنة الحالية مع حق الأحزاب في تغيير الأشخاص وتنفيذ اتفاق المبادئ وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة لاتقل درجاتهم عن عضو استئناف.

وقال التقرير وحرصا من المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة ومشاركة الجميع في الانتخابات النيابية وافق على طلب أحزاب اللقاء المشترك بتأجيل الانتخابات النيابية التي كانت مقررة في ابريل ٢٠٠٩م عبر توقيع الأحزاب الممثلة بمجلس النواب على اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م الذي تضمن الاتفاق على التمديد لمجلس النواب وتعديل الانتخابات لمدة عامين بهدف الحوار على ثلاث نقاط رئيسية.

وأوضح أن تلك النقاط تتمثل في اتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة وتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وكذا تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء اعداد التعديلات في قانون الانتخابات وتضمين ما اتفق عليه في صلب القانون، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقا لما ينص عليه القانون، عقب الاتفاق والتمديد للبرلمان وتعجيل الانتخابات.

وأكد التقرير أن المؤتمر حرص على المبادرة بالدعوة للحوار لتنفيذ بنود الاتفاق حيث دعا أحزاب اللقاء المشترك إلى الشروع في الحوار بحسب النقاط الثلاث التي تضمنها اتفاق فبراير وعملت أحزاب المشترك على وضع شروط جديدة بعيدة عن الاتفاق منها اطلاق سراح المتمردين والمخربين الحوثيين في محافظة صعدة والافراج عن المخربين وقطاع الطرق والخارجين على القانون في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية وكذا المحتجزين على ذمة ارتكابهم أعمال عنف وخروج عن النظام والقانون.

وقال التقرير: ومن أجل البدء في الحوارفقد تمت الاستجابة لذلك الطلب ولكن فوجئ المؤتمر الشعبي العام بهروب أحزاب اللقاء المشترك عن الشروع في الحوار من خلال اعلان تشكيل ما اسمته لجنة الحوار الوطني في التفاف واضح على اتفاق فبراير ورغم ذلك حرص المؤتمر على التواصل مع قيادة المشترك واستفسارهم عن لجنة الحوار هل هي بديلا عن اتفاق فبراير وكان ردهم حينها انها ليست بديلا عن الاتفاق .. كما تم تكرار التواصل مع المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير وكان رد المشترك أن على المؤتمر التواصل مع قيادة لجنة الحوار وانها البديلة عن الأحزاب.

اشتراطات جديدة

وتابع التقرير: واستمرت أحزاب اللقاء المشترك في رفض كل دعوات ومبادرات ومقترحات المؤتمر للعودة إلى طاولة الحوار وتنفيذ اتفاق فبراير وفي كل مرحلة كانت تضع شروطا جديدة.

وقال: وحرصا من المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية قبل بالمطالب والشروط الجديدة لأحزاب اللقاء المشترك وطلب منهم أن يتولوا اقناع الشخصيات التي اشترطوا مشاركتها من عناصر التمرد الحوثية والعناصر الانفصالية في الخارج وعناصر مايسمي بالحراك إلى بالحضور إلى طاولة الحوار.

وبين ا نه تم التوقيع على المحضر التنفيذي لاتفاق فبراير ١٧ يوليو ٢٠١٠م واعقبه تشكيل لجنة الاعداد والتهيئية للحوار الوطني التي عقدت اجتماعها في ٧ اغسطس ٢٠١٠م وانبثقت عنها لجنة الثلاثين ثم لجنة الستة عشر وصولا إلى لجنة الاربعة.

واستطرد التقرير قائلا: وفيما كان يفترض أن تسارع لجان الحوار في تنفيذ مضامين اتفاق فبراير ظهرت اشتراطات جديدة للمشترك تحت مسمى التهيئة للحوار واتضح أن هدف اللقاء المشترك الهروب من الانتخابات ورفض الحديث عنها وجعل الحوار وسيلة فقط لتعطيل إجراء الاستحقاقات الدستورية الممثلة بالانتخابات النيابية في موعدها المحدد لايصال البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري.

واردف: وحرصا من فخامة الأخ الرئيس على رعاية الحوار بين المؤتمر وأحزاب المشترك بادر فخامته بتشكيل اللجنة الرباعية من الاخوة عبدربه منصور هادي والدكتور عبدالكريم الارياني من جانب المؤتمر وعبدالوهاب الانسي والدكتور ياسين سعيد نعمان من جانب أحزاب اللقاء المشترك حيث قدمت لفخامة الأخ الرئيس ورقة تحت مسمى خارطة الطريق وأشار إلى أن فخامة الرئيس أبدى عدة ملاحظات على الورقة المقدمة من اللجنة الرباعية أكدت على تنفيذ اتفاق فبراير والخطوات الاجرائية لتنفيذها وتوضيح ما يتعلق بالدولة اللامركزية وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وذكر انه جرى بعد ذلك تعديل الورقة من جانب اللجنة الرباعية وفق ماهو موضح في كتاب مسار الحوار وأن المؤتمر قدم بعد ذلك مقترحا بتشكيل لجنة الانتخابات وفقا للتقاسم بحيث يكون اربعة من المؤتمر وله رئاسة اللجنة وخمسة من المشترك والعكس على أساس أن تبدأ التحضيرات للانتخابات والاستفتاء على التعديلات الدستورية بعد التوافق عليها من خلال لجنة مصغرة اولا ومن ثم انزالها بعد ذلك إلى لجنة المائتين.

وقال التقرير نظرا لان كل هذه المقترحات والتنازلات رفضت من قبل المشترك وقد قدم المؤتمر مقترحا بديلا يستند على خيارين الاول الاتفاق على استيعاب ملاحظات فخامة رئيس الجمهورية إلى اللجنة الرباعية والثاني السير في الانتخابات النيابية على أساس الالتزام بالمواعيد الدستورية والقانونية بما في ذلك إعادة القانون إلى مجلس النواب واقرار القانون الذي سبق التصويت عليه مادة مادة وإعادة تشكيل اللجنةالعليا للانتخابات وإجراء الاقتراع في ٢٧ ابريل ٢٠١١م.

تنازلات تلو التنازلات

وأضاف أن اللقاء المشترك رفض تلك التنازلات كلها وانه حرصا من فخامته على إرسال رسالة تطمينية للمشترك فيما يتعلق بالضمانات المستقبلية لهم قدم الأخ الرئيس مقترحات جديدة قدمت للمشترك عبر الأخ محمد اليدومي.

وبين التقرير أن المقترحات الجديدة لفخامته تنص على انه اذا كان الاخوة في أحزاب اللقاء المشترك يريدون تأجيل التصويت على التعديلات في قانون الانتخابات المنظورة امام مجلس النواب فلا مانع من ذلك ويتم العمل بالقانون الحالي وتتخذ الخطوات التالية يتم اولا إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لمراجعة وتعديل جداول الناخبين للفترة من مواعيد إجراء الانتخابات النيابية والتحضير لها بما يكفل اجراؤها في الموعد المحدد.

كما تنص المقترحات الجديدة لفخامته على تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الاشراف على سير الانتخابات وتشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة بمجلس النواب للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.

وقال التقرير: نؤكد التزامنا بالشراكة في حكومة وحدة وطنية التي سوف تتولى الاشراف على سير الانتخابات النيابية خلال الفترة المتبقية في موعد اجراؤها، والالتزام بالشراكة في الحكومة المقدمة بعد الانتخابات النيابية بغرض النظر عن نتائج تلك الانتخابات.

وأضاف: لكن أحزاب اللقاء المشترك رفضت تلك المقترحات والتنازلات وكذا رفضت الجلوس على مائدة الحوار أو الاستجابة لكل جهود الوساطة ومنها مقترحات قدمت عبر المعهد الوطني الديمقراطي لتقريب وجهات النظر وبعد أن استنفذت كل السبل في التفاهم مع أحزاب اللقاء المشترك وسعيها لتعطيل الاستحقاق الدستوري وإدخال البلاد في منزلق خطر نتيجة هذا النهج غير المسؤول، تم الطلب من مجلس النواب بتحمل مسؤولياته الدستورية والتصويت النهائي على تعديلات قانون الانتخابات بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ابريل ٢٠١١م في مناخات حرة ونزيهة.

تهرب متعمد

وأوضح التقرير أن المؤتمر طالب أحزاب اللقاء المشترك بمواصلة الحوار لتحقيق الشراكة وبحيث يتم تشكيل حكومة ائتلافية تشرف على الانتخابات النيابية وأن يتقدم المشترك بأي تعديلات دستورية إلى مجلس النواب على أن يتواصل الحوار تحت قبة البرلمان، لكن كعادتها رفضت الدعوة.

وأكد التقرير حرص المؤتمر التأكيد على عدم تجاوز المؤسسات الدستورية ورفض كل المحاولات الانقلابية على الدستور وتقدم بالعديد من المبادرات، وأن المشترك تعمد التقليل من أهمية المبادرة التي تقدم بها المؤتمر الشعبي العام في مجلس النواب ومجلس الشورى بتقديم مشروع التعديلات الدستورية مما اثار الكثير من الجدل خاصة ما يتعلق بتحديد فترة رئاسة الجمهورية لخمس سنوات.

وقال التقرير مع تطور الاحداث التي شهدتها المنطقة بعد احداث تونس ومصر عملت أحزاب اللقاء المشترك على خلق مناخات مشحونة بالتوتر، وقدم المؤتمر وحلفاؤه عقب ذلك رؤية للمشترك لاستئناف الحوار عبر اللجنة الرباعية.

كما دعا فخامة الأخ رئيس الجمهورية في ٢ فبراير ٢٠١١م إلى اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشورى.. موضحا أن فخامته قدم فيها مبادراته المتعلقة بدعوته للحوار المعروفة والتي تم اعلانها عبر كل مؤسسات الإعلام.

وأشار التقرير إلى أن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني أكدت في اجتماعها على ماورد في مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية واستعدادها لاستئناف الحوار للخروج من حالة الانسداد في الحوار .. مبينا أن فخامته قدم مبادرة عبر مدير المعهد الديمقراطي أكدت على حق التعبير السلمي بعيدا عن العنف واستئناف الحوار ومع ذلك فإن المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي لم يقفوا عن هذه الحدود بل ظلوا يبذلون كل المحاولات للخروج بالحوار من حالة الانسداد.

وقال التقرير أن فخامته استقبل وفدا من أصحاب الفضيلة العلماء والمنخرطين في لجنة علماء المرجعية.

وقد عقد عقب ذلك مؤتمرا في جامع الصالح لأصحاب الفضيلة العلماء من مختلف انحاء الوطن لمناقشة الأزمة القائمة من كافة جوانبها وتحدث فخامة الأخ الرئيس الذي فوض العلماء بما سبق معرفته وطرحه وحيث كان الفهم السائد للنقطة الرابعة وبعد انتظار دام عدة أيام ظلت خلالها قيادة المشترك تتعذر بانشغالها وعدم عقد اجتماعاتها للنظر في المبادرة.

وأضاف: لكن وفدا آخر ضم عدداً من الوسطاء من أعضاء التجمع اليمني للإصلاح والشيخ صادق عبدالله بن حسين الأحمر وعدداً آخر من المشائخ حمل إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية خمس نقاط جديدة باعتبارها الرد من المشترك وهي نقاط يكتنفها الكثير من الغموض.

وتابع: وحيث كان الفهم السائد للنقطة الرابعة هي أن يكمل رئيس الجمهورية فترته الرئاسية حتى ٢٠١٣م وخروجه بالثقة الممنوحة له من الشعب في صناديق الاقتراع، وقد طلب فخامة الأخ رئيس الجمهورية عند استقباله للوفد أن يحددوا موقفهم بوضوح كونهم وسطاء مفاوضين فطلبوا مهلة لتوضيح ذلك.

واستطرد التقرير: بعد كل ذلك اضطر فخامة الأخ رئيس الجمهورية لتوضيح الموقف ذلك واصدر بياناً باسم مصدر في مكتب رئاسة الجمهورية أكد بأن الانتقال السلمي للسلطة لايتم عبر الفوضى وانما عبر الاحتكام لارادة الشعب المعبر عنها من خلال الانتخابات ليختار من يريد حكاما له.

نهج غير مسؤول

وبين التقرير انه بعد أن استنفذت كافة السبل في التفاهم مع أحزاب اللقاء المشترك وسعيها لتعطيل الاستحقاق الدستوري وإدخال البلاد في منزلق خطر نتيجة هذا النهج الغير مسؤول تم الطلب من مجلس النواب لتحمل مسؤولياته الدستورية والتصفيف النهائي على تعديلات قانون الانتخابات بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ابريل ٢٠١١ في مناخات حرة ونزيهة.

كما طالب المؤتمر أحزاب اللقاء المشترك لمواصلة الحوار من أجل تحقيق الشراكة بحيث يتم تشكيل حكومة ائتلافيه تشرف على الانتخابات النيابية وأن يتقدم المشترك بأي تعديلات دستورية إلى مجلس النواب على أن يتواصل الحوار تحت قبة البرلمان وكعادتها رفضت أحزاب اللقاء المشترك تلك الدعوة.

وأكد التقرير حرص المؤتمر على عدم تجاوز المؤسسات الدستورية ورفض كل المحاولات الانقلابية على الدستور وتقدم بالعديد من المبادرات فعمد المشترك إلى التقليل من أهمية المبادرة التي تقدم بها المؤتمر الشعبي في مجلس النواب ومجلس الشورى بتقديم التعديلات الدستورية ما أثار الكثير من الجدل وبخاصة في ما يتعلق بتحديد فترة رئاسة الجمهورية لفترة خمس سنوات.

وأوضح التقرير انه مع تطور الاحداث التي شهدتها المنطقة بعد الاحداث في تونس ومصر عملت أحزاب اللقاء المشترك على خلق مناخات مشحونة بالتوتر وعقب كل ذلك قدم المؤتمر وحلفاؤه رؤية للمشترك من أجل استئناف الحوار عبر اللجنة الرباعية كما دعا فخامة رئيس الجمهورية في ٢ فبراير ٢٠١١م إلى اجتماع مشترك لمجلس النواب والشورى حيث قدم فيها مبادرات متضمنة دعوته للحوار المعروفة والتي تم اعلانها عبر كل مؤسسات الإعلام.

وأشار التقرير إلى أن المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي لم يقفوا عند هذه الحدود بل ظلوا يبذلون كل المحاولات للخروج بالحوار من حالة الانسداد واستقبل فخامة رئيس الجمهورية أصحاب الفضيلة والعلماء والمنخرطين في لجنة علماء المرجعية عقب ذلك عقد مؤتمر في جامع الصالح لأصحاب الفضيلة العلماء من مختلف أنحاء الوطن تم فيه مناقشة الأزمة القائمة من كافة جوانبها.

وتحدث فخامة الرئيس الذي فوض العلماء بما سبق له طرحه وحيث كان الفهم السائد للنقطة الرابعة وبعد انتظار دام عدة أيام ظل خلالها قيادة المشترك تتعذر بانشغالها وعدم عقد اجتماعاتها للنظر في المبادرة حمل إلى رئيس الجمهورية وفد آخر ضم عدداً من الوسطاء من أعضاء التجمع اليمني للإصلاح والشيخ صادق عبدالله بن حسين الأحمر وعدداً آخر من المشائخ خمس نقاط جديدة باعتبارها رداً من المشترك وهي نقاط اكتنفها الكثير من الغموض واللبس ولخاصة النقطة الرابعة منها حيث كان الفهم السائد للنقطة الرابعة هي أن يكمل رئيس الجمهورية مدته الرئاسية حتى ٢٠١٣م وبموجب الثقة الممنوحة من الشعب في صناديق الاقتراع ولضمان انتقال سلمي وسلس للسلطة بحيث يقوم في نفس الوقت باعداد برنامج للإصلاحات يتم الاتفاق عليه وبما في ذلك موضوع التعديلات الدستورية وإجراء الانتخابات النيابية وغيرها من الإصلاحات القانونية والاقتصادية على أن يتم الانتهاء من ذلك اواخر العام ٢٠١١م.

وقد طلب فخامة رئيس الجمهورية عند استقباله للوفدين أن يحددا موقفهما بوضوح كونهم وسطاء مفاوضين فطلبوا مهلة لتوضيح ذلك الأمر وعندما جاءوا مرة أخرى نقلوا ما طرحته عليهم قيادة المشترك حول فهم النقطة الرابعة في مبادرة النقاط الخمس التي جاءوا بها قبل عدة أيام وقالوا بوضوح أن المشترك يعني بها أن يسلم الرئيس السلطة نهاية هذا العام في انقلاب واضح على الديمقراطية والشرعية الدستورية وحتى دون تحديد آلية هذا الانتقال ولمن، بعد كل ذلك اضطر فخامة رئيس الجمهورية لتوضيح الموقف من ذلك واصدر بياناً باسم مصدر في مكتب رئاسة الجمهورية أكد أن الانتقال السلمي للسلطة لا يتم عبر الفوضى وانما عبر الاحتكام لارادة الشعب المعبر عنها من خلال الانتخابات ليختار من يريد حكاما له.

تجاوز الشرعية

وأشار التقرير إلى انه في الوقت الذي سعت فيه أحزاب اللقاءا لمشترك إلى الدفع باعضائها إلى الاعتصام في الساحات في كل من تعز وصنعاء وبعض المدن، متحالفة في ذلك مع العناصر الحوثية المتمردة والعناصر الانفصالية والإرهابية والخارجة على القانون واستغلت مناخات الازمة التي تم افتعالها وقامت وبالتحالف مع العناصر الانفصالية المرتدة عن الوحدة بارتكاب أعمال عنف وشغب وفوضى خصوصا في بعض مديريات عدن ولحج والضالع وحضرموت سقط نتيجة لها عدد من الضحايا من المواطنين والجنود وتخريب عدد من المنشآت والممتلكات العامة والخاصة.

وأكد التقرير أن قيادات اللقاء المشترك تعلن اليوم بوضوح رفضها للحوار ومطالبتها الصريحة باسقاط النظام وتجاوز الشرعية الدستورية، مدعية التحامها مع ما تسميه الشارع، مستغلة بعض الحماس أو المطالب لدى بعض الشباب الذين لديهم قضايا مطلبية مشروعة.

ونوه بأن الدولة أكدت دائما استعدادها لتلبيتها في إطار الإمكانات المتاحة وشكلت لذلك لجنة برئاسة رئيس الوزراء للحوار مع الشباب للاستماع اليهم ومعالجة قضاياهم واعطائها الأولوية في برنامج الحكومة وخططها.

علما أن من يتولون إدارة شؤون تلك الاعتصامات والاتفاق عليها هي قيادات في أحزاب اللقاء المشترك والتي لديها قناعة تامة بان وصولها للسلطة لن يتم الا بما تسميه اسقاط النظام بالفوضى والانقلاب على الديمقراطية والانزلاق بالوطن ووحدته نحو المجهول.

وأكد التقرير أن الشعب ومؤسساته الدستورية لن يسمحوا بذلك وسيتصدون له حفاظا على الوطن وامنه واستقراره ووحدته وشرعيته الدستورية ومكاسبه التي حققها في ظل رأية الثورة والجمهورية والوطن والديمقراطية.

الثورة
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء – شارع المطار
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
نائب رئيس التحرير
ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير:
محمد عبدالماجد العريقي
ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير
جمال فاضل
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص. ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الاعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز : 220800 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب/ تلفاكس: 400251
الضالع/ تلفاكس: 431372 لبين/ تلفاكس: 602096 عمران تلفاكس: 613388